

د/ راوية رضا عبيد¹

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة

جامعة الملك عبد العزيز

أ/ فاطمة إبراهيم الحوري²

طالبة دراسات عليا بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة الملك عبد العزيز

أثر ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية

ملخص البحث

تم فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في مطلع عام 2018، ثم تلا ذلك رفع نسبة الضريبة من 5% إلى 15% في منتصف عام 2020. ولذلك فإن هدفنا من الدراسة الحالية هو قياس ما إذا كان فرض ضريبة القيمة المضافة أو زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة له أثر على ربحية شركات المساهمة السعودية في السوق المالي السعودي (تداول). وقد غطت الدراسة سلسلة زمنية للسنوات 2017-2018-2021، وتم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية لعدد مكون من 60 شركة شملت جميع قطاعات الشركات المساهمة. وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام مجموعة بيانات من الفوائم المالية للشركات المدرجة للفترة محل الدراسة لحساب مؤشرات الربحية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل هامش الربح).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ضريبة القيمة المضافة لا تؤثر على ربحية شركات المساهمة السعودية حيث لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة، وكذلك قبل وبعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، رغم وجود تغير طفيف في متوسط كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومعدل هامش الربح سواء قبل فرض ضريبة القيمة المضافة أو بعدها، أو بعد زيادة معدل الضريبة.

لذلك يمكن التوصية بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لقياس أثر الضرائب على الأداء المالي للشركات السعودية بما يساعد في كفاءة تحقيق الهدف من فرض الضرائب لتعزيز أداء الشركات السعودية من جهة ومن جهة أخرى بزيادة مدى الدراسة الحالية اما بمضاعفة السلسلة الزمنية للبيانات المالية، أو الاعتماد على عدد شركات أكبر من عينة الدراسة الحالية لتأكيد واختبار نتائج الدراسة الحالية والاضافة الى واثراء الأبحاث العلمية في هذا المجال. كما يمكن التوصية للشركات بالإفصاح عن بنود الضرائب المختلفة للمساعدة في التحليل وتقييم الأداء.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدل هامش الربح، الشركات

السعودية المساهمة.

E.mail: robead@kau.edu.sa¹

E.mail: fatimahe@jedu.gov.sa²

The Impact of the Value added Tax on Saudi Corporation Profitability -An Applied Study

Abstract

Value-added tax (VAT) was imposed in the Kingdom of Saudi Arabia in early 2018, followed by a raise in the tax rate from 5% to 15% in mid-2020. Therefore, our aim in the current study is to measure whether imposing a VAT or increasing VAT rate has an impact on the profitability of the Saudi Corporations participating in the Saudi financial market (Tadawul).

The study covered a time series for the years 2017-2018-2021, and it was applied to a stratified random sample of 60 corporations that included all sectors of the corporations. In this study, we depended on the analytical descriptive approach, a set of data was extracted from the financial statements of the listed companies for the period under study to calculate profitability indicators (return on assets, return on equity, and profit margin rate).

The results showed that VAT has no impact on the profitability of the Saudi corporations, as there was insignificant relationship between profitability ratios before and after the imposition of value-added tax, as well as before and after the increase in the value-added tax rate, although a slight change in the average of all ratios; the return on assets, the return on equity, and the profit margin whether before and after the imposition of VAT or after increasing the VAT ratio.

It is recommended conducting more research and studies to measure the impact of taxes on the financial performance of Saudi companies, which helps in efficiently achieving the goal of imposing taxes to enhance the performance of Saudi companies on the one hand, and on the other hand, by increasing the extent of the current study, either by doubling the time series of financial data or relying on a number of companies greater than the sample of the current study to confirm and test the results of the current study and in addition to enriching scientific research in this field. We also recommend that companies should disclose information regarding the amount of different tax items to help in analyzing and evaluating performance.

Keywords: Value-Added Tax, Return on Assets, Return on Equity, Profit Margin Ratio, Saudi Corporation.

1- مقدمة الدراسة

تعمل جميع الدول جاهدة على توفير مصادر للإيرادات. وتعتبر الضرائب أحد أهم مصادر هذه الإيرادات والتي تعزز الإنفاق الحكومي. وقد فرضت في المملكة العربية السعودية ضرائب سهلة التحصيل مثل ضرائب الدمغة والتي تم تحويلها الى ضرائب الطرق فيما بعد، الا أنه تم إلغاؤها لاحقاً (الهويمل، 2013). وهناك عدة أنواع من الضرائب قد فرضتها الدول لزيادة الإيرادات، حيث أن تحقيق دخل أفضل من الضرائب يعتمد على التكامل والقدرة على إدارة أنواع الضرائب المختلفة (Crawford, 2010). وتمشيا مع أهداف الدراسة الحالية، فيمكن تصنيف الضرائب وفقاً لمن يتحمل العبء النهائي الى نوعين رئيسيين؛ ضرائب مباشرة (ضريبة الدخل) والتي يسدها الشخص الخاضع للضريبة مباشرة الى الجهة الحكومية، وضرائب غير مباشرة (ضريبة القيمة المضافة) والتي يسدها المستهلك النهائي للشخص الخاضع للضريبة، والذي يقوم بدوره بسدادها الى الجهة الحكومية (الفليقي، 2021).

وقد تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة في ألمانيا وفرنسا ثم تبعتها العديد من الدول الى أن أصبحت ضريبة القيمة المضافة جزءاً من أنظمة الضرائب في أكثر من 150 دولة في العالم (Helgason, 2017). وحديثاً، تمثل إيرادات الضريبة المضافة في الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للإيرادات الحكومية بمعدل 30% من إجمالي الإيرادات الضريبية (Benzarti et al., 2020). وقد بدأ فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية بنسبة 5% في الأول من يناير عام 2018، وذلك استناداً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في مجلس التعاون الخليجي والتي بموجبها وافقت جميع دول مجلس التعاون الخليجي على اعتماد ضريبة القيمة المضافة كأحد مصادر الإيرادات العامة للدولة. ومن ثم تم الإعلان عن الأمر الملكي رقم أ/638 بتعديل المادة (الثانية) من نظام ضريبة القيمة المضافة¹، والذي تضمن رفع نسبة الضريبة من 5% إلى 15% على جميع السلع والخدمات الخاضعة لها وتطبيق ذلك في الأول من يوليو عام 2020.

وبرغم أن سداد ضريبة القيمة المضافة يرتبط بالمستهلك النهائي والذي يقوم بشراء السلع والاستفادة من الخدمات المقدمة له، وذلك على الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة أو الخدمة والسعر الذي تستلمه الشركات المنتجة أو المقدمة للسلع والخدمات، الا أن الشركات أيضاً تتحمل جزءاً من سداد الضريبة (السعيد والرفاعي، 2022). ويمكن للشركات المطالبة بتعويض عن سداد ضريبة القيمة المضافة عن السلع التي تدخل في انتاج منتجات أخرى (عوض، 2007)، وبالتالي تؤدي الشركات دور الوسيط بين المستهلك النهائي الذي يسدد الضريبة وأجهزة الدولة التي تحصل ضريبة القيمة المضافة. إذ تحافظ

¹ نظام ضريبة القيمة المضافة، 2020؛ <https://zatca.gov.sa>

الشركات على مستوى من الربحية والذي يمكن قياسه بعدة مؤشرات مالية منها معدل العائد على المبيعات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول (عبيد، 2017).

وبالاتفاق مع محاور الدراسة الحالية، تم تقسيم الدراسة الحالية الى أربعة أجزاء أساسية، ففي جزء مقدمة الدراسة، تم تحديد مشكلة الدراسة الحالية، ثم تلا ذلك التعرف على أهداف الدراسة وتوضيح أهميتها ومن ثم تحديد منهاج الدراسة، وتلاه توضيح محددات ومن ثم توضيح نطاق ومحددات الدراسة، وتم لاحقاً في جزء الإطار النظري توضيح الإطار النظري واستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمحاور الدراسة الحالية لاشتقاق فرضيتي الدراسة الحالية. ثم تم في جزء الدراسة التطبيقية استعراض نتائج الدراسة التطبيقية وما يرتبط بها من اختبار للفرضيات. وشمل الجزء الأخير استخلاص النتائج والتوصيات.

1-1 مشكلة الدراسة

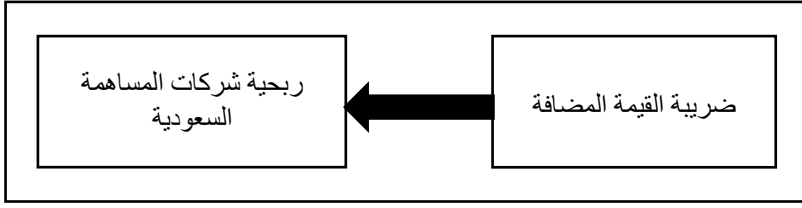
ظهرت مشكلة الدراسة نظراً لحدثة موضوع تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية حيث تعد من أنواع الضرائب غير المباشرة والتي تم فرضها في عام 2018، ثم تم زيادة معدل الضريبة وما صاحب ذلك من تأثير متوقع على الإيرادات وارتباط ذلك بارتفاع أسعار السلع والخدمات، وخاصة في ظل التركيبة الاقتصادية للمملكة وما صاحب ذلك من تأثير سلبي على المستهلك حيث يلجأ بعض المنتجين إلى زيادة الأسعار بما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك (القحطاني، 2021).

ويرتبط أثر ونتائج فرض وتحصيل ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة الى الأثر الاجتماعي على السلوكيات الاستهلاكية والشرائية ومدى رضا وقبول الأفراد الذين يقومون بدفع الضريبة (الزهراني وآخرون، 2018)، بجهتين أساسيتين وهي الإيرادات العامة للدولة والتي تعتبر الضريبة أحد أهم مصادرها، وكذلك المكلفين من الشركات والتي تقوم بإنتاج وبيع وتقديم السلع الاستهلاكية والخدمات التي تفرض عليها ضريبة القيمة المضافة.

ورغبة من الباحثين في استكمال ما بدأته دراسة العبدلي وآخرون (2019) من دراسة متمعنة لضريبة القيمة المضافة وإعطاء صورة شاملة للأثار المالية الناتجة عن فرض الضريبة على الشركات السعودية، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في الإجابة على التساؤل التالي،

ما هو أثر ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية؟

ويمكن بالتالي عرض نموذج الدراسة الحالية المتوقع (شكل 1) والذي يوضح المتغيرات المتوقعة لدراسة المشكلة ذات العلاقة.



شكل 1: نموذج الدراسة الحالية

1-2 أهداف الدراسة

تمشيا مع مشكلة الدراسة الحالية فإن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية. وينبثق عن هذا الهدف هدفان فرعيان وللذان يمكن توضيحهما كما يلي:

- 1- التعرف على تأثير فرض ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية.
- 2- التعرف على أثر زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية.

1-3 أهمية الدراسة

يمكن توضيح أهمية الدراسة الحالية من خلال تسليط الضوء على الأهمية العلمية والتطبيقية؛ إذ تتمثل الأهمية العلمية في دراسة مدى تأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية وذلك لحدائثة موضوع الضريبة المضافة وتطبيقها في المملكة العربية السعودية، وانخفاض عدد البحوث والدراسات الخاصة التي تتعلق بتأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية، ورغبة في الإضافة إلى علم المحاسبة الضريبية من خلال الاستفادة من هذه الدراسة وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات قد تكون ذات فائدة للباحثين والمهتمين بموضوع ضريبة القيمة المضافة. أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في التوصيات التي ستقترحها الدراسة الحالية بناء على نتائج اختبار الفرضيات والتي ستكون ذات فائدة لإدارة الشركات عند التخطيط لربحية شركات المساهمة والأخذ في الاعتبار التزامهم بدفع ضريبة القيمة المضافة وما إذا كان يوجد أثر لضريبة القيمة المضافة على أهداف الربحية التي تسعى الشركات لتحقيقها.

1-4 منهج الدراسة

في ضوء مشكلة وهدف وفرضيات الدراسة الحالية، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي حيث سيتم الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على المراجع العلمية والبحوث والدوريات التي تناولت موضوع البحث، مع دراسة وتحليل البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية المنشورة لعينة عشوائية

طبقيّة من الشركات السعودية التي يتم تداول أسهمها في السوق المالي السعودي (تداول). كما تم اختبار الفرضيات بقياس التغير في مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل هامش الربح، للشركات محل الدراسة ومن ثم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام تحليل التباين للقياسات المتعددة لتعميم النتائج.

5-1 حدود ونطاق الدراسة

تمشيا مع أهداف الدراسة الحالية، فإن نطاق وحدود الدراسة كما يلي:

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية على البيانات المالية المدرجة بالقوائم المالية لشركات المساهمة السعودية، باستثناء البنوك لخضوعها لقوانين ولوائح خاصة.

الحدود الزمانية: ستغطي الدراسة الحالية البيانات المالية للثلاثة أعوام ذات العلاقة؛ عام 2017 (قبل فرض الضريبة)، عام 2018 (بعد فرض الضريبة بمعدل 5%)، عام 2021 (بعد رفع معدل الضريبة إلى 15%).

الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة الحالية حول تأثير ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية، في ضوء علم الباحثان، من خلال حساب مؤشرات الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدل هامش الربح).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة واشتقاق فرضيات الدراسة

يمكن تعريف ضريبة القيمة المضافة بأنها نظام ضريبي متعدد النقاط، يتم بموجبه فرض الضريبة على القيم المتزايدة للسلع والخدمات، بما يلغي التأثير المتتالي (Khan, 2020). وهي ضريبة غير مباشرة تفرضها الدولة على الاستهلاك وتمثل اقتطاعا ماليا إلزاميا من دخل وثروة شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يدفع للدولة دون مقابل لتحقيق نفع عام (الفلقي، 2021). وقد عُرفت ضريبة القيمة المضافة أيضا بأنها الفرق بين ثمن بيع السلعة أو قيمة الخدمة وثمان شراء المواد والخدمات الداخلة في إنتاجها وتسويقها (عوض، 2011). وتعمل ضريبة القيمة المضافة على توفير نسبة من الإيرادات والتي تساعد على خفض مستويات العجز المالي من جهة وتستخدم لتغطية النفقات والأنشطة الحكومية المختلفة من جهة أخرى (عطية وآخرون، 2021). وتؤخذ ضريبة القيمة المضافة من كل مرحلة يكون بها قيمة مضافة (الفوزان، 2017)، لذلك يمكن وصفها "بكرة الثلج" لأن في كل وسيط أو مرحلة تمر بها تضاف الضريبة على مقدار الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء لكل مرحلة أو لكل وسيط (عوض، 2007).

وتتسم ضريبة القيمة المضافة بالعديد من المميزات كما تساهم في تحقيق الأهداف التي تتماشى مع الإصلاح الضريبي في العديد من الدول (العبدلي وآخرون، 2019). إذ يُنظر لضريبة القيمة المضافة على أنها "آلة نقود" ساعدت الدول على تحقيق إيرادات أكثر مما كانت ستحصل عليه بدون ضريبة القيمة المضافة (Keen & Lockwood, 2010)، حيث تتميز الضريبة بأعلى نسبة في الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب الأخرى. ويرجع ذلك إلى أن مردود تطبيقها يحقق إيرادات سريعة ومرتفعة. فكلما زاد سعر الضريبة كلما زادت الإيرادات العامة لخزينة الدولة ومن ثم اتساع الوعاء الضريبي (عبد الباقي، 2019). كما تتميز بالعدالة لأنها تسمح ببعض الإعفاءات على السلع الأساسية (Alavuotunki et al., 2018). وتتميز ضريبة القيمة المضافة أيضا بأنها تحد وتمنع التهرب الضريبي، لأنها ذاتية الرقابية حيث تتم الرقابة من خلال مبدأ الخصم ودورة الفواتير الضريبية، ويسهل حساب ضريبة القيمة المضافة لأنها نسبية ذات معدل واحد (السيد والسليمان، 2019). وأخيرا فإن ضريبة القيمة المضافة تتميز ببساطة التشريعات الضريبية بحيث يمكن قبولها بسهولة من قبل المكلفين بدفعها (العبدلي وآخرون، 2019).

ويقابل هذه المميزات عدة صعوبات عند تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، إذ يرتبط بعض هذه الصعوبات بالدولة المطبقة للنظام والبعض الآخر ذات علاقة بالمكلف والذي يقوم بسداد الضريبة. فمن حيث الدولة المطبقة لنظام ضريبة القيمة المضافة، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة ذا تكلفة مرتفعة ولا يعد بالمهمة السهلة، لأنه يعتمد على انشاء نظام فوترة كامل، بالإضافة الى أن حساب القيمة المضافة في كل مرحلة يعتبر أمرا معقدا نسبيا يستلزم التعريف من جهة بالأنظمة الضريبية ومن جهة المتابعة المستمرة للمكلفين من الشركات ممن تطبق عليها شروط دفع الضريبة (Khan, 2020). لذلك فإن التكامل في بيانات تطبيق ضريبة القيمة المضافة يساهم في تحقيق الرقابة الذاتية والتي تساعد الجهة المحصلة للضريبة في المتابعة والتنفيذ (ارشيد، 2020).

اما من حيث دافع الضريبة، فإن ضريبة القيمة المضافة تمثل عبئا على المستهلك النهائي سواء كانوا أفراد أو شركات لأنه يتم عادة تمرير تكاليف ضريبة القيمة المضافة إلى مشتري السلع والخدمات. وقد يترتب على فرض ضريبة القيمة المضافة زيادة الأسعار بمقدار ضريبة القيمة المضافة نفسها، وأي تغيير في معدل الضريبة سينقل إلى أسعار هذه السلع والخدمات، لأنه يتم فرض ضريبة القيمة المضافة عند تبادل السلع والخدمات في كل مرة محليا أو عند الاستيراد، وبالتالي تتحمل كل شركة المسؤولية في توريد ما يخصها من قيمة الضريبة إلى الجهة الحكومية ذات العلاقة (جليدان، 2017). ويرتبط ذلك بربحية الشركات، حيث تعد الربحية تعد من أكثر الخصائص التي يتم فهم وتقييم أداء الشركات من خلالها. ولكي تستمر الشركات في أداء أنشطتها التشغيلية وتحافظ على معدل نمو يمكنها من المنافسة والحصول على حصة في السوق فإنه لا بد من أن تسعى لزيادة الإيرادات المحققة عن تكاليف الأنشطة التشغيلية (والتي

تتضمن تكلفة ضريبة القيمة المضافة) في فترات محاسبية ومالية محددة (Adejumo & Sanyaolu, 2020).








وتمشيا مع أهداف الدراسة الحالية، فإن الإطار النظري يتعلق بمحورين وهما ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية وربحية شركات المساهمة. وبالتالي سيتم القاء الضوء على كل محور على حدة مع استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة كما يلي.

2-1 ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

قبل فرض ضريبة القيمة المضافة، اعتمدت الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي على النفط بالإضافة إلى إيرادات غير نفطية محدودة وذات قيمة منخفضة، مما اضطرها في أوقات الانكماش الاقتصادي إلى خفض الانفاق العام (Ubaydli, 2020).

الأ أنه وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة، بشكل عام، فقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية إلى 214.26 مليار ريال (57 مليار دولار) بنهاية النصف الأول من عام 2022، حيث ساهمت الضرائب بأكثر من 80% من إجمالي الإيرادات غير النفطية بزيادة 7% عن نفس الفترة في العام الماضي (المنجمي، 2022). وتحديداً، فقد بلغت الإيرادات الناتجة عن ضريبة القيمة المضافة (السلع والخدمات) وعن ضريبة السلع الانتقائية أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة غير النفطية والتي بدورها مثلت 30% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية حتى الربع الثالث من العام 2022، والموضح بالشكل 2².

² وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة، الربع الثالث من السنة المالية 1444/1443 هـ (2022م).

الإيرادات الفعلية حتى الربع الثالث من السنة المالية 1443/1444هـ (2022م)				
(مليون ريال)				
الإجمالي	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الإيرادات*
663,087	229,023	250,364	183,699	الإيرادات النفطية 
17,663	3,316	10,235	4,112	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية 
169,495	44,855	64,220	60,419	الضرائب على السلع والخدمات 
14,409	3,920	5,424	5,064	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية 
25,160	2,136	19,847	3,178	ضرائب أخرى 
60,379	18,618	20,274	21,487	الإيرادات الأخرى 
287,106	72,845	120,001	94,260	الإيرادات غير النفطية 
950,192	301,869	370,365	277,959	الإجمالي

شكل 2: الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية

المصدر: وزارة المالية، 2022

وقد اتفق تحقيق هذه الوفرة في الإيرادات العامة مع الميزات والأهداف المتوقعة من فرض ضريبة القيمة المضافة، والمذكورة سابقاً. وبالتالي، فإن فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى استكشاف سلاسل القيمة المضافة في كل المنتجات والخدمات المقدمة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى النمو الكبير في إيرادات الدولة، مما سيحقق الاستقرار والاستدامة الاقتصادية من جهة، وسيعزز من فرص التنمية وبالتالي الإنفاق الحكومي من جهة أخرى (جريدة الاقتصادية، 2017). لذلك فإن تحديد قيمة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية يعتمد على النمو الاقتصادي، وأسعار النفط المتوقعة مستقبلاً، وحجم النفقات العامة (اليوسف، 2020).

ويوضح جدول (1) الإيرادات العامة قبل فرض ضريبة القيمة المضافة بعام واحد (عام 2017) وانخفاض العجز في الموازنة العامة في مطلع عام 2018 (باستثناء عام 2020 وما صاحبه من ظروف اقتصادية بسبب جائحة كورونا). وحدثاً أعلنت وزارة المالية السعودية الموازنة التقديرية لعام 2023 في

بيان تمهيدي حيث تم تقدير الإيرادات عن العام بـ 1123 مليار ر.س³ والنفقات بـ 1114 مليار ر.س، بفائض 9 مليار ر.س⁴.

جدول 1: الإيرادات والنفقات العامة

العام	الإيرادات (مليار)	النفقات (مليار)	الفائض/العجز (مليار)
2023*	1123	1114	9
2022	1045	955	90
2021	965	1039	-73
2020	782	1076	(294)
2019	927	1059	(133)
2018	906	1079	(174)
2017	692	930	(238)

*البيانات المتوقعة

المصدر: موقع أرقام⁵

وتقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل والجمارك في المملكة العربية السعودية بتحصيل ضريبة القيمة المضافة وتحمل مسؤولية تطوير البنية التحتية للإدارة الضريبية بالتوسع أفقياً من خلال فتح فروع جديدة لتحصيل الضريبة، وعامودياً من خلال التوسع بالوظائف والمهام الإدارية ذات العلاقة (أوراكل، 2017). وتتص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية ونظام ضريبة القيمة المضافة على أنه⁵:

1. دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من هذه المادة، تفرض الضريبة على استيراد وتوريد السلع والخدمات، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية والنظام واللائحة.

2. تطبق الضريبة بنسبة أساسية قدرها (15%) من قيمة التوريد أو الاستيراد، ما لم يرد نص للإعفاء أو فرض نسبة الصفر - بناءً على أحكام النظام واللائحة - على التوريد ذاته.

وطبقاً لللائحة الضريبية، فإنه توجد هناك أربع التزامات أساسية يجب على الشركات الخاضعة للضريبة استيفائها تضمنها الدليل الإرشادي⁶ والذي يتعلق بتعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة الأساسية إلى 15%. وتشمل هذه الالتزامات: ضرورة إصدار فواتير ضريبية متضمنة نسبة الضريبة (15%)، وتقديم

³ ر.س: ريال سعودي

⁴ موقع أرقام؛ الميزانية التقديرية للمملكة لعام 2023: الإيرادات 1123 مليار ريال والنفقات 1114 ريال... بفائض 9 مليارات ريال،

<https://www.argaam.com> :2022/09/30

⁵ نظام ضريبة القيمة المضافة، 2020؛ <https://zatca.gov.sa>.

⁶ الدليل الإرشادي الخاص بتعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة الأساسية إلى 15%؛ <https://zatca.gov.sa>.

اقرارات ضريبية. وفي حال وجود أي تعديل يجب توضيح ذلك، مع التأكد من أن البرامج المحاسبية قادرة على احتساب الفواتير الضريبية واصدارها ومعالجتها. وأخيراً يجب اتباع طريقة "المحاسبة على أساس الفاتورة" وهي الطريقة الأساسية للإقرار عن ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات القابلة للخصم في الفترة الضريبية التي تشمل تاريخ التوريد، أو اتباع "المحاسبة على الأساس النقدي" كطريقة بديلة مالم تتجاوز القيمة المتوقعة للتوريدات السنوية الخاضعة للضريبة حداً أقصى مقداره 5,000,000 ر.س. وفي دراسة استطلاعية للسيد والسليمان (2019) لدراسة الآثار المتوقعة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، قامت الباحثتان بتوزيع استبانة على عينة من الأكاديميين والمحاسبين في القطاع الخاص والعام والموظفين بالهيئة العامة للزكاة والدخل والجمارك. وقد تم التوصل الى أن حد التسجيل الالزامي المحدد بـضريبة القيمة المضافة والمقدار المحدد والموجود في اللائحة الضريبية أدى الى تخفيف العبء على الإدارة الضريبية وارتفاع الحصيلة الضريبية.

ومن حيث أثر ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الدولة، يعد الدخل المتحصل من ضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة. وقد تم التوصل في دراسة سابقة من خلال تحليل ردود 110 استبانة مستردة وصالحة للتحليل من عينة عشوائية مكونة من 78 عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بجدة و32 موظفاً بالهيئة الزكاة والدخل والجمارك، الى أهمية أثر العائد من ضريبة القيمة المضافة على زيادة الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية من خلال استقطاب إيرادات وفيرة وذلك بسبب اتساع الوعاء الضريبي وقصر مدة تحصيل الضريبة بما ينتج عنه توفر سيولة تمكن من تمويل المشاريع التنموية المختلفة في المملكة العربية السعودية (العبدلي وآخرون، 2019). وقد اتفق ذلك مع ما توصل اليه آخرون مثل دراسة Bikes & Andruskaite (2013) من أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين عدة عوامل مثل نظام ونسب ضريبة القيمة المضافة المفروضة ومعدل استهلاك الأفراد وبين حصيلة ضريبة القيمة المضافة في عدة دول من دول الاتحاد الأوروبي. وكذلك ما توصلت اليه دراسة وليم (2021) والتي أوضحت نتائج دراستها أن حصيلة ضريبة القيمة المضافة ساهمت في ثلثي الإيرادات العامة بمصر. وبالتالي فإن العائد من الضريبة يزيد الإيرادات التي يمكن أن تحصلها الدولة، كما تعتبر نوعاً من أنواع الضرائب ذات الدرجة العالية من رفع الكفاءة الاقتصادية، وهو ما يميز ضريبة القيمة المضافة من أنها متسعة القاعدة وتخفف من فرص التهرب الضريبية (عطية وآخرون، 2021).

2-2 ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات

يعد تحقيق الربحية الشرط الأساسي لنجاح وبقاء الشركات على المدى الطويل، والتي يمكن التعبير عنها بعدة مؤشرات. وقد ترتبط مؤشرات الربحية بقياس العائد على الأصول التي تم استخدامها في الأنشطة المختلفة، أو ترتبط بقياس قدرة الشركات على تحقيق عائد على أموال المساهمين المستثمرة، أو ترتبط مؤشرات الربحية بقياس نسبة صافي الربح المحققة (Vuković et al., 2022).

ورغم وجود اتفاق على أن أثر فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، واختلاف هذه الزيادة باختلاف عدة عوامل منها نظام وإدارة ومعدل الضريبة المفروضة، والنتائج المحلي الإجمالي، والاستيراد والتصدير، والمقدرة الاستهلاكية للأفراد، ومعدلات البطالة والتشريعات الضريبية (Anjulo & Waje, 2018; Bikes & Andruskaite, 2013)، إلا أن قياس أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على أرباح الشركات ليس بذلك الواضح. ففي دراسة السعيد والرفاعي (2022) الاستكشافية، والتي هدفت إلى استطلاع آراء جميع الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية على تطبيق ضريبة القيمة المضافة من عدة محاور (أسباب فرض الضريبة ومدى تحقيقها لأهدافها، والآثار المترتبة على فرض الضريبة على الشركات، ونظام ضريبة القيمة المضافة، وإيجابيات وسلبيات تطبيق الضريبة) حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية من العاملين في الشركات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيؤثر على متوسط مبيعات الشركات، وكذلك صافي الأرباح، وأن ذلك الأثر سيكون أكبر في الشركات ذات الحجم الأصغر، لكن لم تحدد الدراسة اتجاه التأثير ما إذا كان طردياً أم عكسياً.

وبشكل عام، يمكن تجميع نتائج الدراسات في هذا المجال في ثلاث مجموعات مختلفة؛ مجموعة الدراسات الأولى والتي توصلت إلى وجود أثر طردي ومعنوي لضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات، ومجموعة الدراسات الثانية والتي توصلت إلى وجود أثر عكسي ومعنوي، وأخيراً، مجموعة الدراسات الثالثة والتي توصلت إلى عدم وجود أي علاقة بين فرض ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات. وسيتم الفاء الضوء على كل مجموعة كما يلي.

فيندرج ضمن المجموعة الأولى دراسات مثل دراسة (Vincent & Patience, 2021) والتي هدفت إلى دراسة أثر فرض الضرائب (ضريبة القيمة المضافة، وضريبة أرباح البترول، وضريبة الدخل) على ربحية الشركات في نيجيريا. وقد غطت الدراسة الأعوام 1994-2020، حيث توصلت الدراسة إلى أن فرض الضرائب كان له أثر طردي ومعنوي على ربحية الشركات، وأن هذا الأثر كان يتحقق ويستجيب لأي زيادة في معدل الضرائب بشكل معتدل. وقد أوصت الدراسة بضرورة توزيع الضرائب بكفاءة لتحسين ربحية

الشركات. وقد اتفقت هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة (Huang et al., 2019) والتي هدفت الى دراسة أثر التحول من فرض ضريبة الأعمال الى فرض ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات النقل والمواصلات في الصين. وقد غطت الدراسة 49 شركة نقل. وتوصلت الدراسة الى أن التحول الى فرض ضريبة القيمة المضافة كان له أثر طردي ومعنوي على ربحية ونمو الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة التحول الى فرض ضريبة القيمة المضافة لتسريع تطوير شركات النقل. كما تتدرج ضمن المجموعة الأولى، دراسة (ثابت، 2017) والتي هدفت الى دراسة أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي (السيولة، الربحية، المديونية، النشاط، السوق) للشركات في فلسطين، حيث غطت الدراسة 41 شركة. وتوصلت الدراسة الى أنه باستثناء نسب المديونية، فإن جميع مؤشرات الأداء المالي تأثرت بالتخطيط الضريبي. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى اهتمام الشركات المساهمة الفلسطينية بتفعيل دور الوحدات المختصة بعمليات التخطيط الضريبي للاستفادة من المزايا والحوافز الضريبية.

ويندرج ضمن المجموعة الثانية دراسات مثل دراسة (Mgammal, 2021) والتي هدفت الى دراسة أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية. وقد غطت الدراسة عامي 2019-2020، حيث توصلت الى أن فرض الضرائب كان له أثر عكسي ومعنوي على ربحية الشركات. وقد أوصت الدراسة بتنفيذ بعض الحوافز الضريبية وإجراء المزيد من الدراسات حول كفاءة حوافز ضريبة القيمة المضافة باستخدام البيانات على المدى الطويل. واتفقت معها دراسة (Mateus & Mateus, 2021) والتي هدفت الى دراسة أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات السياحية في البرتغال، واليونان، واسبانيا، حيث غطت الدراسة الأعوام 2003-2013. وتوصلت الدراسة الى أن فرض الضرائب كان له أثر عكسي ومعنوي على ربحية الشركات، وزيادة الشركات المتعثرة، وزيادة معدل إفلاس الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في نسبة الضريبة وعواقبها التي ترتبط بالبطالة وانخفاض الإيرادات الضريبية على المدى الطويل. كما تتدرج ضمن المجموعة الثانية أيضا دراسة (Bubić et al., 2016) والتي هدفت الى دراسة أثر زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة على سيولة الشركات (قطاع خدمات النقل) والتي أعلنت/لم تعلن إفلاسها في كرواتيا. وقد غطت الدراسة الأعوام 2007-2013. وتوصلت الدراسة الى أن زيادة ضريبة القيمة المضافة كان له أثر عكسي ومعنوي فقط على الشركات التي أعلنت إفلاسها لأنها لم تتمكن من تسوية التزاماتها المستحقة. وأوصت الدراسة بضرورة توافق التغيير في السياسة الضريبية مع الحالة الاقتصادية.

وأما بالنسبة للمجموعة الثالثة فيندرج ضمنها دراسات مثل دراسة (آل زلفة وغريب، 2020) والتي هدفت الى دراسة أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي في الشركات السعودية مقاسا بمعدل العائد على الأصول. وقد غطت الدراسة عامي 2017-2018، حيث توصلت الى أنه لا توجد علاقة بين

فرض ضريبة القيمة المضافة وربحية الشركات السعودية. وقد أوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسات موسعة تتعلق بأثر ضريبة القيمة المضافة على ربحية وسيولة الشركات. وقد اتفقت هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسة (Bubić et al., 2016)، والتي تم استعراضها أعلاه، فيما يتعلق بالشركات التي لم تعلن افلاسها ولم تتأثر أرباحها بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما تندرج ضمن دراسات المجموعة الثالثة دراسة (Kristjánsdóttir, 2021) والتي هدفت الى دراسة أثر زيادة ضريبة القيمة المضافة على ربحية قطاع السياحة في أوروبا. وقد غطت الدراسة الأعوام من 1995-2016 وتوصلت الى أنه لا توجد علاقة بين زيادة ضريبة القيمة المضافة وأرباح شركات قطاع السياحة.

وبناء على ما سبق، فإن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في الأثر الإيجابي للإيراد الناتج من ضريبة القيمة المضافة على زيادة الإيرادات العامة للدولة⁷، ومع ما وجدناه من اختلاف في الدراسات السابقة من حيث عدم وجود أثر لفرض ضريبة القيمة المضافة، أو وجود أثر عكسي أو أثر طردي على ربحية الشركات. واتفقا مع ما تم تحديده في مشكلة الدراسة الحالية، فيمكن استنتاج فرضيتي الدراسة الحالية كما يلي.

3-2 فرضيات الدراسة

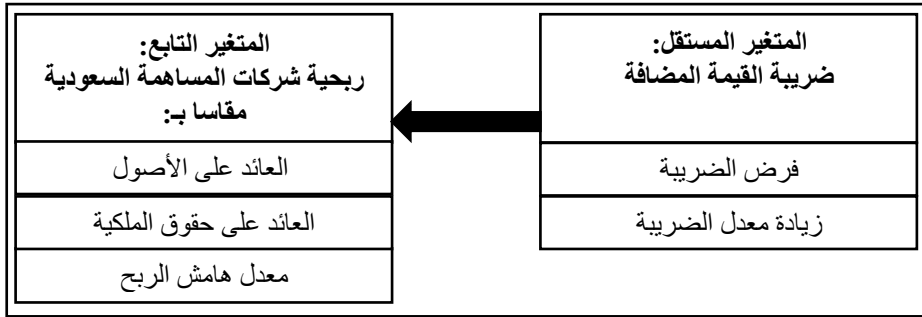
في ظل أهداف ونطاق ونموذج الدراسة الحالية (شكل 1) يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية.

فرضية العدم الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية.

وبالتالي وفقا لفرضيتي الدراسة يمكن تحديد العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة في نموذج مشكلة الدراسة كما يلي (شكل 3):

⁷ تم اختبار هذا الأثر سابقا في دراسة العبدلي وآخرون (2019)، وهو خارج نطاق الدراسة الحالية.



شكل 3: العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة

3- الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة، كما يتضمن تحليل لأهم النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها حول مشكلة الدراسة الحالية والتي تهدف إلى التعرف على أثر ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات المساهمة السعودية.

3-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات السعودية المساهمة والمدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)⁸ والتي يبلغ عددها 218 شركة موزعة على 21 قطاع (جدول 2).

جدول 2: مجتمع الدراسة الحالية

الرقم	القطاع	عدد الشركات		الرقم	القطاع	عدد الشركات	
		%	التكرار			%	التكرار
1	الطاقة	2.75%	6	12	الرعاية الصحية	4.13%	9
2	المواد الأساسية	19.72%	43	13	الأدوية	0.45%	1
3	السلع الرأسمالية	5.05%	11	14	البنوك	5.51%	12
4	الخدمات التجارية والمهنية	1.83%	4	15	الاستثمار والتمويل	2.75%	6
5	النقل	2.75%	6	16	التأمين	12.40%	27
6	السلع طويلة الأجل	2.75%	6	17	التطبيقات وخدمات التقنية	2.29%	5
7	الخدمات الاستهلاكية	5.51%	12	18	الاتصالات	1.83%	4
8	الإعلام والترفيه	1.38%	3	19	المرافق العامة	1.83%	4
9	تجزئة السلع الكمالية	3.67%	8	20	الصناديق العقارية المتداولة	7.80%	17
10	تجزئة الأغذية	3.67%	8	21	إدارة وتطوير العقارات	5.51%	12
11	إنتاج الأغذية	6.42%	14		المجموع	100%	218

⁸ السوق المالي السعودي (تداول)، <https://www.saudiexchange.sa>

وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من هذه الشركات من خلال تقسيمها الى طبقات حسب القطاعات المختلفة، ومن ثم اختيار عينة عشوائية عددها 60 شركة مساهمة سعودية (وذلك لتغطي فترة الدراسة وهي الأعوام 2017، 2018، 2021م. وبالتالي، فإن عينة الدراسة الحالية شملت 60 شركة مساهمة سعودية تغطي 20 قطاعا (جدول 3). تم اختيارها عشوائيا، حيث تراوح نسبة عينة الشركات الى اجمالي العينة بين معدل 1.7% ومعدل 10%. وقد بلغ متوسط تمثيل الشركات للقطاعات 44.7%، حيث تم احتساب هذه النسب حسب عدد الشركات في القطاع.

جدول 3: عينة الدراسة الحالية

الرقم	القطاع	عدد الشركات (العينة)	نسبة عينة الشركات للقطاع	نسبة عينة الشركات لإجمالي العينة
1	الطاقة	3	50%	5%
2	المواد الأساسية	6	14%	10%
3	السلع الرأسمالية	3	27%	5%
4	الخدمات التجارية والمهنية	3	75%	5%
5	النقل	3	50%	5%
6	السلع طويلة الأجل	3	50%	5%
7	الخدمات الاستهلاكية	3	25%	5%
8	الإعلام والترفيه	2	67%	3.3%
9	تجزئة السلع الكمالية	3	38%	5%
10	تجزئة الأغذية	3	38%	5%
11	إنتاج الأغذية	3	21%	5%
12	الرعاية الصحية	3	33%	5%
13	الأدوية	1	100%	1.7%
14	الاستثمار والتمويل	4	67%	6.7%
15	التأمين	3	11%	5%
16	التطبيقات وخدمات التقنية	3	60%	5%
17	الاتصالات	2	50%	3.3%
18	المرافق العامة	3	75%	5%
19	الصناديق العقارية المتداولة	3	18%	5%
20	إدارة وتطوير العقارات	3	25%	5%
	الإجمالي	60		100%

2-3 متغيرات الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة الحالية، تم الاعتماد على البيانات المنشورة في القوائم المالية لثلاث فترات وهي السنوات ذات العلاقة بضرريبة القيمة المضافة: قبل فرض الضريبة (2017)، وبعد فرض الضريبة (2018) بمعدل 5%، وأخيرا بعد زيادة معدل الضريبة (2021) الى 15%. وقد بلغ اجمالي المشاهدات 720 مشاهدة (3 سنوات * 60 شركة * 4 عناصر). وقد شملت بيانات العناصر على صافي الدخل بعد

الضريبة والزكاة، واجمالي حقوق الملكية، واجمالي الموجودات، واجمالي الإيرادات والتي تم أخذها في الاعتبار لحساب مؤشرات قياس الربحية والمتمثلة في: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل هامش الربح (جدول 4).

جدول 4: متغيرات الدراسة الحالية

المتغير	المعدل/المؤشر	المعادلة
المتغيرات المستقلة (معدل الضريبة المضافة)		
X1	فرض الضريبة المضافة	5%
X2	زيادة معدل الضريبة المضافة	15%
المتغيرات التابعة (مؤشرات الربحية)		
Y1	العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة/اجمالي حقوق الملكية
Y2	العائد على الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة/اجمالي الموجودات
Y3	معدل هامش الربح	صافي الربح بعد الضريبة والزكاة/اجمالي الإيرادات

3-3 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

شملت نتائج الدراسة التطبيقية: أولاً، نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وثانياً، نتائج اختبار فرضيات الدراسة والتي سيتم استعراضها كما يلي.

3-3-1 نتائج الإحصاءات الوصفية

تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيم الدنيا والعليا لربحية الشركات عينة الدراسة، وذلك وفق قطاعات الشركات كما يلي.

- العائد على الأصول

يوضح الجدول (5) نتائج الإحصاء الوصفي للعائد على الأصول في الشركات عينة الدراسة وفق القطاع في السنوات الثلاث ذات العلاقة. ويتضح من نتائج الإحصاء الوصفي أنه في عام 2017 وقبل فرض ضريبة القيمة المضافة فإن مدى متوسط العائد على الأصول تراوح بين أعلى قيمة = 26.5% (شركات قطاع التطبيقات والخدمات التقنية بانحراف معياري = 9%)، وأدنى قيمة = 2.6% (شركات قطاع الطاقة بانحراف معياري = 1%). كما توضح النتائج أنه في عام 2018 وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5% فإن مدى متوسط العائد على الأصول تراوح بين أعلى قيمة = 21.4% (شركات قطاع إنتاج الأغذية بانحراف معياري = 21%)، وأدنى قيمة = 1.9% (شركات قطاع الصناديق العقارية المتداوله بانحراف معياري = 2.5%).

جدول 5: العائد على الأصول في الشركات السعودية

2021		2018		2017		القطاع
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
0.011	0.024	0.017	0.029	0.009	0.026	الطاقة
0.038	0.117	0.046	0.082	0.052	0.084	المواد الأساسية
0.015	0.037	0.017	0.024	0.021	0.068	السلع الرأسمالية
0.074	0.054	0.125	0.155	0.095	0.225	الخدمات المهنية والتجارية
0.050	0.073	0.047	0.070	0.038	0.056	النقل
0.140	0.129	0.053	0.041	0.105	0.070	السلع طويلة الأجل
0.041	0.060	0.060	0.093	0.052	0.101	الخدمات الاستهلاكية
0.012	0.072	0.120	0.094	0.072	0.058	الإعلام والترفيه
0.047	0.057	0.145	0.134	0.148	0.135	تجزئة السلع الكمالية
0.018	0.080	0.269	0.197	0.099	0.113	تجزئة الأغذية
0.022	0.075	0.210	0.214	0.066	0.109	إنتاج الأغذية
0.064	0.073	0.032	0.070	0.030	0.091	الرعاية الصحية
0.000	0.004	0.000	0.021	0.000	0.032	الأدوية
0.061	0.101	0.035	0.051	0.032	0.046	الاستثمار والتمويل
0.016	0.039	0.016	0.054	0.022	0.058	التأمين
0.037	0.091	0.039	0.115	0.094	0.265	التطبيقات وخدمات التقنية
0.059	0.049	0.061	0.056	0.067	0.048	الاتصالات
0.054	0.085	0.063	0.063	0.036	0.055	المرافق العامة
0.025	0.041	0.025	0.019	0.018	0.036	الصناديق العقارية المتداولة
0.051	0.051	0.022	0.024	0.027	0.052	إدارة وتطوير العقار

وأخيراً، توضح نتائج الإحصاء الوصفي (جدول 5) أنه في عام 2021 وبعد رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15% فإن مدى متوسط العائد على الأصول تراوح بين أعلى قيمة = 12.9% (شركات قطاع السلع طويلة الأجل بانحراف معياري = 14%)، وأدنى قيمة = 0.4% (شركات قطاع الأدوية بانحراف معياري = 0.0%).

- العائد على حقوق الملكية

يوضح الجدول (6) نتائج الإحصاء الوصفي للعائد على حقوق الملكية في الشركات عينة الدراسة وفق القطاع في السنوات الثلاث ذات العلاقة. ويتضح من نتائج الإحصاء الوصفي أنه في عام 2017 وقبل فرض ضريبة القيمة المضافة فإن مدى متوسط العائد على حقوق الملكية تراوح بين أعلى قيمة = 43.6% (شركات قطاع الخدمات المهنية والتجارية بانحراف معياري = 32.5%)، وأدنى قيمة = 3.7% (شركات قطاع الصناديق العقارية المتداولة بانحراف معياري = 1.8%). كما توضح النتائج أنه في عام 2018 وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5% فإن مدى متوسط العائد على حقوق الملكية تراوح بين أعلى

قيمة = 32.1% (شركات قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بانحراف معياري = 1.8%)، وأدنى قيمة = 2% (شركات قطاع الصناديق العقارية المتداولة بانحراف معياري = 2.5%).

جدول 6: العائد على حقوق الملكية في الشركات السعودية

2021		2018		2017		القطاع
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
0.120	0.145	0.045	0.073	0.041	0.053	الطاقة
0.964	0.554	0.059	0.125	0.063	0.122	المواد الأساسية
0.014	0.076	0.166	0.144	0.059	0.116	السلع الرأسمالية
0.135	0.096	0.256	0.293	0.325	0.436	الخدمات المهنية والتجارية
0.090	0.134	0.065	0.116	0.044	0.091	النقل
0.129	0.149	0.051	0.055	0.107	0.097	السلع طويلة الأجل
0.114	0.146	0.102	0.177	0.093	0.202	الخدمات الاستهلاكية
0.042	0.253	0.183	0.175	0.108	0.096	الإعلام والترفيه
0.183	0.190	0.261	0.287	0.249	0.273	تجزئة السلع الكمالية
0.097	0.114	0.193	0.194	0.143	0.163	تجزئة الأغذية
0.027	0.126	0.051	0.144	0.059	0.174	إنتاج الأغذية
0.121	0.127	0.057	0.116	0.047	0.146	الرعاية الصحية
0.000	0.009	0.000	0.036	0.000	0.053	الأدوية
0.077	0.127	0.072	0.075	0.083	0.075	الاستثمار والتمويل
0.039	0.122	0.063	0.210	0.108	0.232	التأمين
0.115	0.331	0.018	0.321	0.043	0.344	التطبيقات وخدمات التقنية
0.098	0.093	0.059	0.125	0.112	0.082	الاتصالات
0.120	0.156	0.215	0.169	0.113	0.152	المرافق العامة
0.029	0.047	0.025	0.020	0.018	0.037	الصناديق العقارية المتداولة
0.176	0.140	0.016	0.033	0.090	0.106	إدارة وتطوير العقار

وأخيراً، توضح نتائج الإحصاء الوصفي (جدول 6) أنه في عام 2021 وبعد رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15% فإن مدى متوسط العائد على حقوق الملكية تراوح بين أعلى قيمة = 55.4% (شركات قطاع المواد الأساسية بانحراف معياري = 96.4%)، وأدنى قيمة = 0.09% (شركات قطاع الأدوية بانحراف معياري = 0.0%).

- معدل هامش الربح

يوضح الجدول (7) نتائج الإحصاء الوصفي لمعدل هامش الربح في الشركات عينة الدراسة وفق القطاع في السنوات الثلاث ذات العلاقة

جدول 7: معدل هامش الربح في الشركات السعودية

2021		2018		2017		القطاع
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	
0.447	0.290	0.452	0.277	0.268	0.171	الطاقة
0.095	0.286	0.082	0.233	0.130	0.241	المواد الأساسية
0.020	0.057	0.027	0.035	0.029	0.083	السلع الرأسمالية
0.049	0.057	0.110	0.134	0.062	0.183	الخدمات المهنية والتجارية
0.063	0.162	0.029	0.130	0.048	0.108	النقل
1.601	0.993	0.070	0.075	0.108	0.077	السلع طويلة الأجل
0.056	0.058	0.093	0.145	0.081	0.162	الخدمات الاستهلاكية
0.083	0.228	0.128	0.119	0.119	0.098	الإعلام والترفيه
0.030	0.034	0.061	0.061	0.056	0.060	تجزئة السلع الكمالية
0.021	0.034	0.088	0.071	0.031	0.040	تجزئة الأغذية
0.012	0.091	0.058	0.117	0.044	0.134	إنتاج الأغذية
0.099	0.120	0.047	0.125	0.050	0.150	الرعاية الصحية
0.000	0.012	0.000	0.090	0.000	0.121	الأدوية
0.172	0.660	0.270	0.473	0.291	0.477	الاستثمار والتمويل
0.033	0.069	0.003	0.069	0.011	0.065	التأمين
0.031	0.114	0.058	0.133	0.068	0.147	التطبيقات وخدمات التقنية
0.110	0.105	0.120	0.129	0.142	0.102	الاتصالات
0.053	0.165	0.060	0.078	0.037	0.096	المرافق العامة
0.368	0.586	0.476	0.335	0.184	0.697	الصناديق العقارية المتداولة
0.191	0.220	0.218	0.170	0.401	0.343	إدارة وتطوير العقار

يتضح من نتائج الإحصاء الوصفي (جدول 7) أنه في عام 2017 وقبل فرض ضريبة القيمة المضافة فإن مدى متوسط معدل هامش الربح تراوح بين أعلى قيمة = 69.7% (شركات قطاع الصناديق العقارية المتداولة بانحراف معياري = 18.4%)، وأدنى قيمة = 4% (شركات قطاع تجزئة الأغذية بانحراف معياري = 3.1%). كما توضح النتائج أنه في عام 2018 وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5% فإن مدى متوسط معدل هامش الربح تراوح بين أعلى قيمة = 47.3% (شركات قطاع الاستثمار والتمويل بانحراف معياري = 27%)، وأدنى قيمة = 3.5% (شركات قطاع السلع الرأسمالية بانحراف معياري = 2.7%). وأخيراً، توضح نتائج الإحصاء الوصفي أنه في عام 2021 وبعد رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 15% فإن مدى معدل هامش الربح تراوح بين أعلى قيمة = 99.3% (شركات قطاع السلع طويلة الأجل بانحراف معياري = 160%)، وأدنى قيمة = 0.01% (شركات قطاع الأدوية بانحراف معياري = 0.0%).

3-3-2 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نصت فرضية العدم الأولى للدراسة الحالية على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية".

بينما نصت فرضية العدم الثانية للدراسة الحالية على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية".

لاختبار فرضيتي الدراسة سيتم توصيف متغيرات الدراسة (المتوسط، الانحراف المعياري، والخطأ)، قياس مدى التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (معامل الالتواء)، اختبار الارتباط بين البيانات محل الدراسة (مدى معنوية الارتباط)، ومن ثم استخدام اختبار "ت" لقياس دلالة الفروق بين ربحية الشركات في الأبعاد الثلاثة (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل هامش الربح) وفق بيانات الأعوام (2017، 2018، 2021)، كما يلي.

جدول 8: توصيف متغيرات الدراسة

مؤشر الربحية	الأعوام	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	القيم	
					الأدنى	الأعلى
العائد على الأصول	2017	60	.088587	.0806357	.0014	.3259
	2018	60	.077458	.0799848	.0024	.4492
	2021	60	.072835	.0545371	.0030	.2844
العائد على حقوق الملكية	2017	60	.1516660	.12287997	.00150	.53360
	2018	60	.1463628	.13216146	.00320	.56490
	2021	60	.161685	.1469272	.0091	.7873
معدل هامش الربح	2017	60	.1806010	.19593073	.00160	.88350
	2018	60	.163920	.1877495	.0024	.8836
	2021	60	.1915993	.20724152	.00630	.89810

توضح نتائج توصيف متغيرات الدراسة الحالية (جدول 8) انخفاض متوسط مقاييس ربحية الشركات السعودية محل الدراسة في عام 2018 عن عام 2017، حيث بلغ معدل الانخفاض 1% في متوسط العائد على الأصول بانحراف معياري قيمته 8% في عام 2017، وقيمته 7.9 في عام 2018، بينما ارتفع في عام 2018 عن عام 2017 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.01% وأعلى قيمة بنسبة 12.3% للعائد على الأصول. وأن معدل الانخفاض بلغ 0.05% في متوسط العائد على حقوق الملكية بانحراف معياري قيمته 12.2% في عام 2017 وقيمته 13.2% في عام 2018، بينما ارتفعت في عام 2018 عن عام 2017 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.017% وأعلى قيمة بنسبة 3.13% للعائد على حقوق الملكية. وأخيراً، توضح نتائج توصيف متغيرات الدراسة الحالية، أنه بلغ معدل الانخفاض 1.66% في

متوسط معدل هامش الربح بانحراف معياري قيمته 19.95% في عام 2017 وقيمته 18.77% في عام 2018، بينما ارتفعت في عام 2018 عن عام 2017 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.008% وأعلى قيمة بنسبة 0.001% لمعدل هامش الربح.

كما توضح نتائج توصيف متغيرات الدراسة الحالية (في الجدول 8) تغيراً في متوسط مقاييس ربحية الشركات السعودية محل الدراسة في عام 2021 عن عام 2018. إذ انخفض متوسط العائد على الأصول بمعدل 0.04.6% بانحراف معياري قيمته 7.99% في عام 2018 وقيمته 5.45% في عام 2021، بينما ارتفع في عام 2021 عن عام 2018 أدنى قيمة بنسبة 0.06% وانخفض أعلى قيمة بنسبة 16.48% للعائد على الأصول. بينما ارتفع متوسط العائد على حقوق الملكية بمعدل 1.55% بانحراف معياري قيمته 13.21% في عام 2018 وقيمته 14.69% في عام 2021، كما ارتفع في عام 2021 عن عام 2018 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.05.9% وأعلى قيمة بنسبة 22.24% للعائد على حقوق الملكية. وأخيراً، توضح نتائج توصيف متغيرات الدراسة الحالية، ارتفاع معدل هامش الربح بمعدل 2.76% بانحراف معياري قيمته 18.77% في عام 2018 وقيمته 20.72% في عام 2021، بينما ارتفع في عام 2021 عن عام 2018 كل من أدنى قيمة بنسبة 0.03.9% وأعلى قيمة بنسبة 1.45% لمعدل هامش الربح.

جدول 9: معاملات الالتواء لمتغيرات الدراسة

مؤشر الربحية	الأعوام	معاملات الالتواء
العائد على الأصول	2017	1.517
	2018	2.306
	2021	1.205
العائد على حقوق الملكية	2017	1.106
	2018	1.226
	2021	2.139
معدل هامش الربح	2017	2.309
	2018	2.518
	2021	1.853

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (جدول 9) أن قيم معاملات الالتواء لمتغيرات الدراسة الحالية محصور بين 1.105 و 2.518 وهذا ضمن المجال [-3,3] بما يعنى أن توزيع عينة بيانات الشركات السعودية محل الدراسة يخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن إكمال إجراء اختبار مدى صحة فرضيتي الدراسة.

وتوضح نتائج اختبار بيرسون (جدول 10) وجود ارتباط قوي وطردى غالبية معنوي بين بيانات الشركات السعودية المساهمة محل الدراسة للأعوام 2017، 2018، و2021. حيث بلغت نسبة الارتباط لعامي 2017 و2018 بين بيانات العائد على الأصول للشركات 62.1% (معنوي عند مستوى 5%)، بينما بلغت نسبة الارتباط 14.7% (غير معنوي) بين بيانات العائد على الأصول للشركات لعامي 2018 و2021. كما بلغت نسبة الارتباط لعامي 2017 و2018 بين بيانات العائد على حقوق الملكية للشركات 83.3% (معنوي عند مستوى 5%)، بينما بلغت نسبة الارتباط 46.8% (معنوي عند مستوى 5%) بين بيانات العائد على حقوق الملكية للشركات لعامي 2018 و2021.

جدول 10: مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

PM			ROE			ROA			الأعوام	مؤشر الربحية
2021	2018	2017	2021	2018	2017	2021	2018	2017		
								1	2017	العائد على الأصول
							1	.621**	2018	
						1	.147	.112	2021	
					1	.003	.601**	.782**	2017	العائد على حقوق الملكية
				1	.833**	.087	.648**	.735**	2018	
			1	.468**	.310*	.467**	.219	.326*	2021	
		1	-	-.090	-.071	.004	.034	.009	2017	معدل هامش الربح
	1	.883**	-	-.019	-.062	.075	.085	-.008	2018	
1	.851**	.744**	.168	-.157	-.226	.213	-.129	-.234	2021	
* الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.10										
** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05										

وأخيراً، توضح نتائج اختبار بيرسون أن نسبة الارتباط لعامي 2017 و2018 بين بيانات معدل هامش الربح للشركات 88.3% (معنوي عند مستوى 5%)، ونسبة الارتباط 85.1% (معنوي عند مستوى 5%) بين بيانات معدل هامش الربح للشركات لعامي 2018 و2021.

تشير نتائج اختبار "ت" للتباين بين ربحية الشركات السعودية المساهمة (جدول 11) لعام 2017 (قبل فرض ضريبة القيمة المضافة) وعام 2018 (بعد فرض ضريبة القيمة المضافة) الى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لربحية الشركات السعودية قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة في أي من مقاييس الربحية الثلاث؛ معدل العائد على الأصول (مستوى المعنوية = 0.223)، معدل العائد على حقوق الملكية (مستوى المعنوية = 0.582)، ومعدل هامش الربح (مستوى المعنوية = 0.171). وتؤيد هذه النتائج فرضية العدم الأولى في الدراسة الحالية "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية"، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم الأولى.

جدول 11: اختبارات للتباين بين متغيرات الدراسة

درجة المعنوية	قيمة ت	العدد	الأعوام	مؤشر الربحية
0.223	1.233	60	2017	العائد على الأصول
			2018	
0.692	0.398	60	2018	
			2021	
0.582	0.554	60	2017	العائد على حقوق الملكية
			2018	
0.415	0.822-	60	2018	
			2021	
0.171	1.386	60	2017	معدل هامش الربح
			2018	
0.055	-1.961	60	2018	
			2021	

كما تشير نتائج اختبار "ت" للتباين بين ربحية الشركات السعودية المساهمة (جدول 11) لعام 2018 (فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5%) وعام 2021 (بعد زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة الى 15%) الى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لربحية الشركات السعودية قبل وبعد زيادة معدل الضريبة في أي من مقاييس الربحية الثلاث؛ معدل العائد على الأصول (مستوى المعنوية = 0.692)، معدل العائد على حقوق الملكية (درجة المعنوية = 0.415)، ومعدل هامش الربح (مستوى المعنوية = 0.055). وتؤيد هذه النتائج فرضية العدم الثانية في الدراسة الحالية " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية"، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم الثانية.

4- النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية الى قياس علاقة ضريبة القيمة المضافة بربحية شركات المساهمة السعودية المتداول أسهمها في موقع السوق المالي السعودي (تداول)، وذلك من خلال قياس أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على ربحية عينة عشوائية طبقية لعدد 60 شركة من الشركات السعودية شملت جميع القطاعات، ومن ثم قياس أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على ربحية هذه الشركات. وقد غطت الدراسة البيانات المالية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة والمنشورة في القوائم المالية للشركات في السنوات الثلاث 2017-

2018-2021م. وسيتم تلخيص النتائج العامة للدراسة الحالية ومن ثم استخلاص التوصيات ذات العلاقة كما يلي.

1-4 النتائج

دلت نتائج اختبار الفرضيات، رغم التغير في المتوسط وكذلك الحد الأدنى والأعلى لمؤشرات ربحية الشركات الثلاث (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ومعدل هامش الربح) في سنوات الدراسة، الى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية لهذه المؤشرات سواء بعد فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5% في عام 2018 عن عام 2017، أو بعد زيادة معدل الضريبة الى 15% في عام 2021. وبالتالي فقد تم قبول فرضيتي العدم الأولى (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية) والثانية (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة وبين ربحية شركات المساهمة السعودية). وبالتالي يمكن أن نستنتج أن ربحية الشركات السعودية لا تتأثر بفرض وزيادة معدل الضريبة المضافة، وأنه توجد عوامل أخرى تختلف عن ضريبة القيمة المضافة تؤثر على ربحية شركات المساهمة السعودية.

وعند مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات المشابهة والتي تم إجراؤها في المملكة العربية السعودية، فنجد أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع ما توصلت اليه نتائج دراسة آل زلفة وغريب (2020). بينما تختلف نتائج الدراسة الحالية عما توصلت اليه نتائج دراسة Mgammal (2021). ويمكن تفسير نتائج الدراسة الحالية من خلال نتائج الإحصاء الوصفي والتي وضحت نسبة التغير الضعيفة لمؤشرات الربحية من جهة ومن جهة أخرى نتائج اختبار معامل الارتباط والتي أوضحت وجود ارتباط مرتفع ومعنوي بين متغيرات الدراسة. وقد يعود ذلك الى عدد المشاهدات والتي بلغت 720 مشاهدة نتجت عن حاصل ضرب ثلاث سنوات (سنوات الدراسة) في عدد الشركات (60 شركة من أصل 218 شركة) في البيانات المرتبطة بحساب المؤشرات المالية (4 عناصر). كما يمكن تفسير نتائج الدراسة الحالية بأن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على استهلاك السلع والخدمات وليس على صافي الربح. وفي الدراسة الحالية تم دراسة الأثر علي صافي الربح وذلك باعتبار أن الشركات تعمل كوسيط ويتم تحميل الضريبة للمستهلك النهائي.

4-2 التوصيات

بناء على ذلك فيمكن التوصية للباحثين المهتمين بموضوع الدراسة الحالية بما يلي:

إعادة اختبار نفس فرضيتي الدراسة الحالية، ولكن في ظل زيادة عدد المشاهدات حيث يمكن الاعتماد على بيانات عينة أكبر من شركات المساهمة السعودية أو يمكن مضاعفة عدد سنوات الدراسة مع استخدام نفس مؤشرات الربحية وذلك لخفض درجة الارتباط المرتفعة بين متغيرات الدراسة الحالية.

كما يمكن التوصية أيضا بأن يتم اختبار أثر ضريبة القيمة المضافة مع الأخذ في الاعتبار أن الشركات هي المستهلك النهائي وليس الوسيط، وبالتالي يمكن دراسة أثر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مع تحديد قيمة مشتريات الشركات من الأصول الثابتة.

وأخيرا يمكن التوصية بدراسة الأثر المقارن لضريبة القيمة المضافة مع أثر فريضة الزكاة أو أثر ضريبة الدخل لتوضيح فروق الأثر بين تطبيق كل منها على صافي الربح.

كما يمكن التوصية للشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بنود الضرائب المختلفة والتي تقوم بسدادها. كذلك يمكن التوصية أيضا بفصل قيمة الضرائب عن قيمة الزكاة في القوائم المالية وذلك لتوفير أدوات لتحليل وتقييم الأداء.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ارشيد، عقلة. (2020). أثر إدراك المكلفين لمحددات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الوعي الضريبي في المملكة العربية السعودية: دراسة على منطقة تبوك. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين. 4 (10). ص. 80-104.
- الزهراني، علي.، الجعيد، وعد.، الحارثي، سديم.، الثبيتي، هديل.، الغامدي، سمر.، والحارثي، مزنة. (2018). القيمة المضافة- دراسة ميدانية على المجتمع السعودي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين. 2 (9). ص. 129-145.
- آل زلفه، عبد الإله حسين، غريب، عادل محمود. (2020). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين. (12). ص. 66-81.
- السعيد، وفاء.، والرفاعي، نجوى. 2022. أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. المجلة العربية للنشر العلمي. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن. (47). ص. 726-763.
- السيد، أميرة.، والسليمان، سجي (2019). ضريبة القيمة المضافة وآثارها: دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية. مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر. 6 (1). ص. 394-394.
- العبدلي، ايمان.، عبيد، راوية.، وسجيني، طلال. (2019). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. القاهرة. مصر. (6). ص. 147-176.
- الفلقي، خالد (2021). محاسبة الزكاة والضريبة، الإطار النظري والتطبيقي في بيئة الاعمال السعودية. الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية، الدمام، المتنبّي للنشر والتوزيع.
- الفوزان، راشد. (2017). أهمية وفائدة ضريبة القيمة المضافة. صحيفة الرياض. مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، المملكة العربية السعودية. الاحد 20 أغسطس

القحطاني، عبد الوهاب. (2021). ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاقتصاد. جريدة اليوم. دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر، الدمام، المملكة العربية السعودية. الأربعاء 15 سبتمبر.

<http://www.alyaum.com>

المنجمي، منى. (2022). 46 مليار دولار حجم مساهمة الضرائب في إيرادات الميزانية السعودية. الاندبندنت العربية. المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، الرياض، المملكة العربية السعودية.

<https://www.independentarabia.com>. الجمعة 5 أغسطس.

الهويمل، سعد. (2013). المحاسبة الضريبية والذكوية في المملكة العربية السعودية. المملكة العربية السعودية، الرياض، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث.

اليوسف، نورة. (2020). لماذا ضريبة القيمة المضافة؟ جريدة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية. الخميس 16 يوليو.

<https://www.aleqt.com>

أوراكن. (2017)، ضريبة القيمة المضافة في مجلس التعاون الخليجي، برامج ادارة المؤسسات من اوراكل لتسهيل التزام الشركات. الخدمات التحليلية في هارفارد بزنس ريفيو. كلية هارفارد للأعمال،

<https://www.oracle.com> الولايات المتحدة الأمريكية.

ثابت، محمد. (2017). أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين .

جليدان، سعود. (2017). الآثار المتوقعة لضريبة القيمة المضافة. جريدة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية. الأحد 26 نوفمبر.

<https://www.aleq.com>

عبد الباقي، حسين. (2019). تحديات تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة في مصر "دراسة ميدانية". الفكر المحاسبي. كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر. 23 (1). ص. 1-33.

عبيد، راوية. (2017). قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية "دراسة تطبيقية في الشركات السعودية". مجلة الفكر المحاسبي. 2 كلية التجارة، جامعة عين

شمس، مصر (2). ص. 681-733

عطية، محمود، جمال، عمارة، وعبد العزيز، يسري. (2021). أثر تطبيق القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة في بنجلاديش: دراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة. المجلة المصرية للدراسات التجارية. كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر. 45 (3). ص. 244-269.

عوض، باسم. (2011). الضريبة على القيمة المضافة: مشكلات ومعوقات الانتقال إليها والحلول المقترحة، المؤتمر الضريبي السابع عشر (تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري)، مصر، المجلد الرابع. ص. 1-24.

عوض، خالد. (2007). الضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية. مصر، القاهرة؛ دار ايتراك للطباعة ونشر والتوزيع.

جريدة الاقتصادية. (2017). كلمة الاقتصادية: التأثير الإيجابي لضريبة القيمة المضافة. جريدة الاقتصادية. الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية الاحد 31 ديسمبر. <https://www.aleqt.com>

وليم، مريم. (2021). قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر. 22 (1). ص. 63-88

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Adejumo, B., & Sanyaolu, W. (2020). Tax planning and profitability of Nigerian deposit money banks: Evidence from Dynamic panel Model. Accounting and Taxation Review. 4 (2), pp. 162-169

Alavuotunki, K., Haapanen, M., & Pirttila, J. (2018). The effects of value added tax on revenue and inequality. Journal of Development Studies. 55 (4), pp. 1-19.

Anjulo, L., & Waje, S. (2018). Factors affecting the performance of Value Added Tax/VAT/revenue collection administration practices: In case of Wolaita zone revenue authority, Southern Ethiopia. Research Journal of Finance and Accounting, 9(21), pp.46-56.

Benzarti, Y., Carloni, D., Harju, J., & Kosonen, T. (2020). What goes up may not come down: Asymmetric incidence of value-added taxes. Journal of Political Economy. 128 (12), pp. 4438-4474.

- Bikas, E., & Andruskaite, E. (2013). Factors affecting value added tax revenue. *European Scientific Journal*. 9(19), pp. 41-49.
- Bubić, J., Mladineo, L., & Susak, T. (2016). VAT rate change and its impact on liquidity. *Journal of Contemporary Management Issues*. 21 (Special issue), pp. 151-166.
- Crawford, I. (2010). *Value added tax and excise*. USA, New York: Oxford University Press.
- Helgason, A. (2017). Unleashing the 'money machine': the domestic political foundations of VAT adoption. *Socio-Economic Review*. 15 (4), pp. 797-813.
- Huang, H., Wang, T., & Zhan, Z. (2019). From business tax to value-added tax: The effects of reform on Chinese transport industry firms. *Australian Accounting Review*. 29 (1), pp. 158-176.
- Keen, M., & Lockwood, B. (2010). The value added tax: Its causes and consequences. *Journal of Development Economics*. 92 (2), pp. 138-151.
- Khan, R. (2020). Economic Growth Stimulation Under Vat or GST Regime; Case Study of Saudi Arabia and India. *International Journal of Economics, Commerce and Research*. 10 (2), pp. 17-28.
- Kristjánisdóttir, H. (2021). Tax on tourism in Europe: Does higher value-added tax (VAT) impact tourism demand in Europe? *Current Issues in Tourism*. 24 (6), pp. 738-741.
- Mateus, C., & Mateus I. (2021). Does a VAT rise harm the tourism industry? Portuguese evidence. *Tourism Management*. 83, pp. 1-37.
- Mgammal, M. (2021). Does a value-added tax rate increase influence company profitability? An empirical study in the Saudi stock market. *Journal of the Australasian Tax Teachers Association*. 16 (1), pp. 92-128.
- Ubaydli, O. (2020). Saudi Arabia reaps the benefits of establishing VAT. *Alarabiya News*. Friday 15 May. <https://www.english.alarabiya.net>.

Vincent, A., & Patience, J. (2021). Effect of taxation on profitability of businesses in Nigeria. African Scholar Journal of Mgt. Science and Entrepreneurship. 23 (7), pp. 295-308.

Vuković, B., Peštović, K., Mirović, V., Jakšić, D., & Milutinović, S. (2022). The Analysis of Company Growth Determinants Based on Financial Statements of the European Companies. Sustainability. 14(2), pp. 1-17.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

[.https://zatca.gov.sa](https://zatca.gov.sa) هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

<http://www.mof.gov.sa> وزارة المالية

<https://www.argaam.com> موقع أرقام

<https://www.saudiexchange.sa> السوق المالي السعودي